هذا المجال، عدّد الكاتب تسعة اتجاهات مختلفة في المخططات المطروحة لتنظيم منطقة القدس الكبرى (ص ١٨ ـ ٢٣). ويعتمد نجاح أي من هذه المخططات على العامل الديمغرافي. كتب المؤلف: «بما ان الزيادة الطبيعية للعرب هي اكبر من مثيلتها لدى اليهود، فإن السكان العرب سيزداد عددهم باستمرار، ما لم تتوفّر هجرة يهودية كافية الى المدينة. ولكن ميزان الهجرة، حالياً، هو لغير صالح اليهود» (ص ٢٤). ومقابل المخططات العديدة المقترحة لتوسيع القدس وضمّ عدة تجمعات سكنية مجاورة لها، سأل الكاتب عمّا اذا كانت هناك، فعلاً، حاجة الى هذا التوسّع الذي سيقضي على الطابع المميز لمدينة القدس (ص ٣٤).

في الفصل الثالث، تناول المؤلف الاستيطان في غور الاردن و«مشروع الون»، وهو المشروع الذي شكّل الاطار السياسي، والعسكري، لسياسة الاستيطان العمّالية، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧، على الرغم من عدم تبنّيه رسمياً من جانب الحكومة الاسرائيلية. وعن هذا المشروع، ذكر الكاتب: «اعتمد مشروع الون على مبدأ التوصّل الى تسوية اقليمية تستجيب لحاجات اسرائيل الامنية، وتراعي، في الوقت عينه، التطلعات الوطنية للسكان العرب في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] والاردن. فقد اقترح المشروع ان يضمّ حوالى ٤٠ بالمئة من مساحة ' يهودا والسامرة' تحت السيادة الاسرائيلية، تمشّياً مع سياسة حزب العمل التي تنظر بإيجابية الى استيطان وادي الاردن كحزام أمن» (ص ٤٨). ولكن هذا المشروع جوبه بالرفض من طرفين: الديني المتزمّت داخل اسرائيل، الذي هاله التخلّي عن اجزاء من «ارض ـ اسرائيل الكبرى»؛ والعربي الذي لم يكن ليقبل، مبدئياً على الاقل، بالتنازل عن مساحات واسعة من المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧. ولكن تغيّر المعطيات، عسكرياً وسياسياً وديمغرافياً، داخل اسرائيل وخارجها، جعل مشروع الون، عملياً، فكرة تجاوزها الزمن.

ومن السياسة العمالية، انتقل الكاتب الى السياسة اليمينية المتطرّفة، المتمثّلة بجماعة غوش ايمونيم، التي انطلقت، في بداية هجمتها الاستيطانية على المناطق المحتلة خلال العام ١٩٧٤، كرد فعل لما حدث في اثناء حرب العام ١٩٧٣، وضمّت المستوطنات الاولى كلاً من كشيت، قرب القنيطرة، على هضبة الجولان، وقدّوم، قرب نابلس، وشيلو بجوار سبسطية، وكفار أدوميم، على الطريق بين القدس واريحا.

وفي معرض تبريره الهجمة الاستيطانية التي قادتها جماعة غوش ايمونيم، أشار الكاتب الى ان «كون حدود اسرائيل ذات طبيعة غير واضحة، أو محدودة، أفسح في المجال لتكثيف النشاط السياسي والاستيطاني في المنطقة» (ص ٥٠). ومن الواضح، ان هذا التبرير، بحد ذاته، لا يكفي لالقاء الضوء على الدوافع الفكرية، والحزبية، والسياسية، لمخططات غوش ايمونيم الاستيطانية، التي ترتكز، أساساً، على مبدأ «ارض ـ اسرائيل الكاملة». ومع الدعم المالي ـ السياسي الهائل، الذي تمتّعت به هذه الحركة الاستيطانية، بعد تسلّم الليكود زمام الحكم في العام ١٩٧٧، انتشرت مستوطناتها في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة، وجميعها يحمل الطابع المميز لهذه الحركة: فرض الحقائق على ارض الواقع وانتزاع «الشرعية» من الحكومة في وقت لاحق.

وحظيت الخليل باهتمام خاص من حركة «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، وهو ما تناوله المؤلف في الفصل الخامس، حيث اعتبر ان الاستيطان اليهودي هناك يشكل خروجاً على القاعدة العامّة التي ميّزت هذا الاستيطان في المناطق المحتلة، وهي تركيز المستوطنات على هيئة جزر سكانية خارج التجمّعات السكانية العربية، باستثناء القدس.

وبالقاء نظرة عامّة على سياسة الاستيطان الاسرائيلية في المناطق المحتلة، لاحظ الكاتب انها قد تطورت، من مرحلة الاحتلال العسكري، الى مرحلة اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بمواقع محدّدة، الى المرحلة الحالية التي شهدت هجمة واسعة النطاق، تكاد تغطي كامل الاراضي المحتلة، بهدف خلق الحقائق استباقاً لأية تطورات سياسية محتملة. ومع تكامل مراحل هذه السياسة، التي تهدف، في اطارها الشامل، الى توطين نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الفلسطينية المحتلة وحدها (ما عدا القدس) مع حلول العام ٢٠١٠ (ص ٧٥)، تتضح الطبيعة الاستعمارية لاسرائيل. وهذه الطبيعة، كما وصفها الكاتب (ص ٦٨)، تتمثّل في «فرض مجتمع ما حكمه على مجتمع آخر على الحيز الجغرافي ذاته، بحيث يتمتع الاول باحتكار تامّ للسلطة السياسية،